



Western Political Thought and the State in the "Other": A Critical Reading of the Clash of Civilizations Thesis in Light of 16th goal of SDGs 2030

Khaled Ali Kasem ^{1,*}

¹Department of Sociology, Faculty of Arts and Humanities - Sana'a University, Sana'a, Yemen.

*Corresponding author: abnkasem@gmail.com

Keywords

1. Sociology of Development
2. P. Huntington
3. SDG16
4. Western Political Thought
5. The Clash of Civilizations

Abstract:

This study aimed to analyze contemporary Western political thought regarding the construction of the nation-state in non-western societies focusing on the "Clash of Civilizations" thesis. It traces the intellectual roots of this thesis in the works of Arnold Toynbee and Bernard Lewis and in the Arab context through Mahdi Elmandjra culminating in Samuel Huntington whose ideas remain the most influential and controversial in shaping American policies and strategies toward the "Other." The study also explores the implications of these conceptions for achieving the 2030 Sustainable Development Goals (SDGs) particularly the 16th goal which addresses peace justice and strong institutions.

The research adopting content analysis and a descriptive-analytical approach and finds that these theses are largely ideological more than scientific serving American interests rather than scientific inquiry. They contributed to weakening nation-states fueling internal conflicts and eroding identities in non-Western societies. The findings highlight how Western political thought continues to shape global strategies toward the "Other," creating significant obstacles to progress on Sustainable Development issues generally and on the 16th goal particularly.

The scientific contribution of this study lies in linking the tenets of Western political thought to issues of sustainable development and underscores the need for further critical research to expose the ideological dimensions of Western thought and its policy impact. It calls for reconsidering global development programs and advancing alternative theoretical frameworks and practical approaches rooted in the cultural social and religious specificities of non-Western societies while drawing on successful Asian and African experiences

الفكر السياسي الغربي والدولة لدى "الآخر": قراءة نقدية لأطروحات صدام الحضارات في ضوء الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة 2030

خالد قاسم^{1*}

إقسام الاجتماع ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة صنعاء ، صنعاء ، اليمن.

*المؤلف: abnkasem@gmail.com

الكلمات المفتاحية

1. علم اجتماع التنمية
2. صموئيل هنتنجتون
3. الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة
4. الفكر السياسي الغربي
5. أطروحة صدام الحضارات

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تصورات الفكر السياسي الغربي المعاصر لبناء الدولة القومية في المجتمعات غير الغربية، من خلال أطروحة "صدام الحضارات" التي تعود جذورها إلى كتابات "أرنولد توينبي" و"برنارد لويس"، وعربياً إلى أطروحات "مهدي المنجرة"، وصولاً إلى "صموئيل هنتنجتون" الذي مثلت أطروحته الأوسع انتشاراً وتأثيراً في السياسات الأمريكية تجاه "الآخر". كما تستكشف الدراسة انعكاسات هذه التصورات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وبخاصة الهدف 16 المتعلق بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية.

اعتمد الباحث منهج تحليل المحتوى والمنهج الوصفي التحليلي، وتوصل إلى أن هذه الأطروحات اتسمت بالطابع الأيديولوجي أكثر من العلمي، إذ وظّفت لخدمة المصالح الأمريكية عبر إضعاف الدولة القومية، واستثمار الصراعات الداخلية، وطمس الهويات في المجتمعات غير الغربية. وتبين أن الفكر السياسي الغربي فاعل ومؤثر في صياغة السياسات والاستراتيجيات العالمية تجاه "الآخر"، مما يشكل تحدياً أمام التقدم في قضايا التنمية المستدامة عموماً، والهدف 16 خصوصاً.

وتكمن الإضافة العلمية لهذه الدراسة في ربط أطروحات الفكر السياسي الغربي بقضايا التنمية المستدامة، وكشف أثرها في إعاقة تحقيق أهدافها، مع التوصية بالمزيد من الدراسات العلمية الهادفة إلى استكشاف جوانب الفكر السياسي الغربي المعاصر، وعلاقته بالاستراتيجيات والسياسات، وتوجيه الجهود العلمية والفكرية إلى إعادة النظر في السياسات التنموية العالمية، وابتكار واستلهام بدائل نظرية وعملية تنبع من الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والدينية للمجتمعات غير الغربية، والاستفادة من التجارب الآسيوية والإفريقية الناجحة.

المقدمة:

يواجه عالمنا المعاصر تحدياتٍ تنموية ومخاطر بنيوية مشتركة تتجاوز الحدود الوطنية للدول، مما دفع بالأمم المتحدة إلى تبني برامج وسياسات تهدف حسب تعبيرها إلى تغيير واقع حياة المجتمعات وكان آخرها "أهداف التنمية المستدامة 2030"، ويبرز الهدف (16) كحجر زاوية في هذه الأهداف كونه يركز على بناء مؤسسات قوية، وتعزيز مجتمعات مسالمة، وتوفير العدالة للجميع، إلا أن هذه الغايات الكونية لا تتحرك في فراغ سياسي، بل تصطدم بتطبيقات فكرية صاغت شكل العلاقات الدولية في الفكر الغربي المعاصر.

ومن هنا تركز هذه الدراسة على "قضايا الهدف 16" في ثنايا الفكر السياسي الغربي المعاصر، متخذة من أطروحة "صراع الحضارات" نموذجاً، لفهم الجذور التاريخية وفلسفة الدولة في هذا السياق استندت الدراسة إلى إسهامات المؤرخ "ارنولد توينبي" الذي وضع اللبنة الأولى لفهم صعود الحضارات وأقولها في الفكر المعاصر، مروراً بالرؤية النقدية والاشتباك المعرفي الذي قدمه "مهدي المنجرة" حول صراع القيم، وصولاً إلى النموذج الأكثر إثارة للجدل "هنتجتون" حيث توسعت الدراسة في تحليله.

وتأتي أهمية اختيار نموذج "هنتجتون" في كونه لم يكن مجرد نظرية أكاديمية، بل كان ولا يزال إطاراً مرجعياً للسياسات العالمية، ودليلاً لرسم الاستراتيجيات الأمريكية تجاه "الآخر". وبناء على ذلك يسعى هذا البحث إلى استكشاف مدى توافق أو تضارب قيم السلام والعدالة والمؤسسات القوية التي ينشدها الهدف (16) مع واقع الانقسام الحضاري الذي نظّر له هؤلاء

المفكرون، محاولاً إيجاد العلاقة الجدلية بين تحقيق التنمية المستدامة 2030 من ناحية، وفكر سياسي استراتيجي يرى الصدام حتمية حضارية، ووسيلة لتحقيق المصالح والحفاظ عليها، ومتشعباً بالاستكبار والأنانية والاستعلاء من ناحية أخرى.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

من الناحية التنموية ينقسم العالم حالياً إلى قسمين متقوتين بشدة، القسم الأول: وهو الأقلية، يتركز جغرافياً في مساحة صغيرة تتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الاستعمار القديم في غرب أوروبا، أما القسم الآخر: فهو معظم المجتمعات البشرية على بقية كوكبنا، والذي يعيش حروباً ونزاعات وظروفاً معيشية واجتماعية واقتصادية سيئة لحد الفقر والمجاعة.

والملاحظ أن الجزء الأول - وهو الأكثر ثراء - يرفع شعاراتٍ وقيماً إنسانية ويسعى إلى تصديرها بل فرضها على المجتمعات النامية بدعوى تنميتها وتحقيق تقدمها، مع تبني برامج تنموية وفرضها عبر الأمم المتحدة التي يهيمن عليها.

غير أن المفارقة الكبرى تكمن في أن الجزء الآخر من المجتمعات يزداد - بمرور الوقت - فقراً، إذ تتسع الحروب وتتوالد الصراعات وتقعد الدول سيادتها وقرارها وتستنزف ثرواتها وتتعطّل رؤوس أموالها المادية والبشرية.

وتأسيساً على ما سبق تحاول هذه الدراسة الإسهام في تفسير هذه المفارقة، من خلال البحث عن دور الأطروحات الفكرية الغربية الملهمة للسياسات الأمريكية، وما تضمنته من رؤى نحو المجتمعات غير

في رؤاه تجاه "الآخر"، مما يكشف عن طبيعة العلاقة بين التنظير القيمي والممارسة السياسية.

الأهمية العلمية: تتجلى الأهمية العلمية في سعيها إلى سد الفجوة المعرفية المتعلقة بتفسير التباين الجلي بين الشعارات والبرامج والتمويلات التنموية الغربية من جهة، والواقع المتدهور للمجتمعات غير الغربية من جهة أخرى، بما يسهم في كشف المرتكزات الفكرية العميقة المسببة لمعاناة المجتمعات النامية ومآسيها.

أهمية التوقيت: تأتي الدراسة في لحظة تاريخية فارقة، فمع انقضاء ثلثي الفترة الزمنية المحددة لخطة 2030، نلاحظ تزايداً في وتيرة تفتيت الدول النامية، والاستنزاف الممنهج لمواردها، وتوحش النمط الرأسمالي الذي أدى إلى توسع دوائر الفقر والمجاعات بشكل غير مسبوق؛ مما يستدعي مراجعة نقدية للأطر الفكرية التي تقود هذا النظام العالمي.

حدود الدراسة ومحدداتها:

تقتصر هذه الدراسة على الحدود والمحددات الآتية:

الحدود الموضوعية: تلتزم الدراسة ببحث قضايا الهدف السادس عشر (16) من أهداف التنمية المستدامة 2030، المتمثلة في: "السلام، والعدالة، والمؤسسات القوية". وقد ركزت على مفهوم "الدولة" بوصفها المرتكز الأساسي لتحقيق العدالة والسلام، والشرط الضروري لاستدامة التنمية بمفهومها الشامل.

الحدود الفكرية (النماذج): من حيث الفكر السياسي الغربي المعاصر، اقتصرَت الدراسة على تحليل أطروحات "صدام الحضارات" نموذجاً، مع التركيز المكثف على تنظيرات "صموئيل هنتنغتون"؛ وذلك للمكانة المركزية التي تحظى بها أفكاره في صياغة الاستراتيجيات العالمية المعاصرة.

الغربية وتصوراتها عن طبيعة دولها القومية وتنميتها ومن ثم العدالة والسلام، لعلنا نجد في ثناياها هذا الفكر ومضامينه ما يجيب عن سؤالي الدراسة: ما رؤى الفكر السياسي الغربي المعاصر لطبيعة الدولة لدى الآخر؟

وما تأثير تلك الروى والتصورات الفكرية على إمكانية تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة 2030؟

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

استكشاف وتحليل تصورات الفكر السياسي الغربي حيال طبيعة "الدولة القومية" لدى المجتمعات غير الغربية.

رصد أثر هذه التنظيرات الفكرية في توجيه الاستراتيجيات الغربية تجاه قضايا الهدف (16)، لا سيما: بناء المؤسسات السيادية، وتحقيق العدالة والسلام.

بيان الفجوة بين هذه الأطروحات الفكرية مع السياسات الدولية الممارسة واقعياً؛ لبيان الفجوة بين التنظير القيمي والتطبيق الاستراتيجي.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال عدة أبعاد جوهرية:

الأهمية الموضوعية: تتجلى الأهمية الموضوعية للدراسة في تصديها لتحليل الهدف السادس عشر (16) من أهداف التنمية المستدامة، والذي يشكل الأولوية القصوى للمجتمعات الإنسانية (الدولة، والعدالة، والسلام). إذ تتفرد الدراسة بمناقشة هذه القضايا من منظور الفكر السياسي الغربي، والتلقيب

لنتنقل بعدها إلى تحليل الفكر الغربي المعاصر كأطروحات "أرنولد توينبي" مع العروج على إسهامات المفكر العربي "مهدي المنجرة" وصولاً إلى "صموئيل هنتجتون"، الذي نال نصيباً وافراً من تركيزنا هنا في العرض والمناقشة وكل ذلك اقتصر على قضايا الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة 2030.

ويعد الاهتمام بدراسة الحضارات وقضاياها كظاهرة اجتماعية من حيث صعودها، بقائها، تلاشيها، وتعايشها وصراعاتها الداخلية والخارجية مع الحضارات الأخرى امتداداً لتراث فكري قديم، وليس نشاطاً بحثياً حديث العهد، فقد أدلى مفكرو العصور القديمة بدلوهم فيه، ولكنه ظل تأملاً فلسفياً، إلى أن جاء ابن خلدون الذي درس -لأول مرة- الحضارات وتحولاتها بمنهجية وأدوات علمية، ثم تطور هذا المجال مع مفكرين مثل: "توماس هوبز" و"دارون" الذي أثارت نظريته جدلاً واسعاً وأثرت في العلوم الإنسانية والاجتماعية وتصورات علمائها عن الحضارات، ونتيجة لعدة أسباب اختلفت الآراء حول طبيعة العلاقات بين الحضارات وتفاوتت الرؤى ما بين التحالف والتعايش والحوار وصولاً إلى الصدام. وبناء على ما سبق سنناقش من تلك الرؤى للعلاقات البينة للحضارات أطروحات صدام الحضارات عند كل من "أرنولد توينبي" و"برناد لويس" والمفكر العربي "مهدي المنجرة" و"صموئيل هنتجتون"، مع التركيز على الأخير والتوسع بشيء من التفصيل المتاح في نقاش أطروحاته المعروفة بـ (صدام الحضارات)، التي اختيرت نموذجاً للدراسة لارتباطها الوثيق بمفاهيم السلام ومؤسسات الدولة وتتبعها، وللصلة المباشرة بين الأطروحة وصاحبها

الحدود الزمنية: ترتبط الدراسة بالإطار الزمني لأجندة التنمية المستدامة (2015-2030)، مع التركيز على تداعيات الفكر السياسي المعاصر في هذه الفترة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، اعتمد الباحث على التكامل بين المناهج البحثية الآتية:

منهج تحليل المحتوى: استُخدم لاستنتاج النصوص الخاصة بالأطروحات الفكرية السياسية لكل من (ارنولد توينبي، مهدي المنجرة، وصموئيل هنتجتون)، و تم تفكيك مضامينها المتعلقة بـ "دولة الآخر" وقيم العدالة والسلام.

المنهج الوصفي التحليلي (التفسيري): اعتمد هذا المنهج لتجاوزه حدود العرض السردى للأفكار إلى تفسير الدوافع والخلفيات السياسية التي أسهمت في صياغة هذه النصوص والأطروحات التنظيريات المذكورة، ومن ثم ربطها بالاستراتيجيات الدولية المعاصرة إزاء أهداف التنمية المستدامة.

المنهج المقارن: استُخدم هذا المنهج لأهميته في إبراز أوجه الاختلاف والائتلاف حيث وُظف على مستويين، الأول: المقارنة البينية لنقاط التلاقي والتباين بين الرؤى الثلاث (الحضارية، القيمية، والصدامية)، والثاني: المقارنة بين الوعود النظرية لأهداف التنمية (الهدف 16) وبين الواقع الممارس فعلياً في المجتمعات غير الغربية.

أولاً- أطروحات صدام الحضارات الجذور والتبلور:

تبدأ الدراسة بسرد موجز يلائم المجال المتاح للجذور التاريخية لفكرة صراع الحضارات وأطروحاتها، إذ تبدأ بإشارة موجزة إلى فكر الفلاسفة الأوائل وابن خلدون

وبين دوائر صنعا القرار الأمريكي فضلاً عن شهرتها الواسعة والسجال الفكري الذي أثارته.

صدام الحضارات لدى "أرنولد توينبي":

يعدّ "أرنولد توينبي" (1889-1975) مؤرخاً وسوسيولوجياً إنجليزياً وأحد أبرز مفكري الحضارات في القرن العشرين*، وتتمحور العناية في هذه الدراسة حول أطروحاته التي تضمنها كتابه (الحضارات في الميزان) إذ قدّم فيه استشرافاً منهجياً للصراعات الحضارية وطبيعتها التي توقع أن تستأثر باهتمام المؤرخين خلال الألفيات الثلاث القادمة.

والحضارة عند "توينبي" هي أصغر وحدة من الدراسة التاريخية يصل المرء إليها عندما يحاول أن يفهم تاريخ وطنه كالولايات المتحدة، أو المملكة المتحدة مثلاً، بمعنى عدم إمكانية دراسة أي من الحضارات بمعزل عن باقي الحضارات المتزامنة معها أو السابقة لها (توينبي، 2006، ص. 259).

وجاء كتاب توينبي (الحضارات في الميزان) استجابة لسؤال رئيس طرحه، مضمونه "ما الحادثة التي سيقع عليها اختيار مؤرخي المستقبل ويرونها أبرز أحداث عصرنا، إذا ما نظروا وراءهم إلى النصف الأول من القرن العشرين، وحاولوا أن يروا ما جرى من وجوه النشاط والتجارب بتلك النسبة الدقيقة التي تكشف عن النظرة الشاملة إلى الزمن في بعض الأحيان؟" (توينبي، 2006، ص. 8-7).

وفي محاولاته الإجابة عن سؤاله هذا يجزم "توينبي" أن انشغالات مؤرخي المستقبل لن تكون ما يُنشر من أخبار الحوادث التي تنصدر صحف اليوم من أخبار الحروب والثورات والمجاعات والقتال وأخبار الاقتصاد والأسواق والسلع، مؤكداً "أن مؤرخي المستقبل سيقولون أن الحادثة الكبرى في القرن العشرين هي

اصطدام الحضارة الغربية بسائر المجتمعات الأخرى القائمة في المجتمع إبان ذلك العصر، وسيقولون عن هذا الصدام أنه بلغ من القوة والشمول بحيث أدى إلى قلب حياة ضحاياه رأساً على عقب، وأثر بشدة في سلوكهم وآرائهم ومشاعرهم وعقائدهم رجالاً ونساء وأطفالاً من أوتار الروح مالا تحسه القوى المادية الخارجية وحدهما مهما بلغ من شدتها وهولها، فيقول: "إنني أعتقد أن هذا ما سيقوله المؤرخون الذين ينظرون خلفهم إلى عصرنا حتى من تلك السنة القريبة ألا وهي سنة 2047" (توينبي، 2006، ص. 249).

أما مؤرخو سنة 3047 فيستشرف "توينبي" بأن اهتماماتهم ستكون بتأثير الحضارات المعتبرة غير الغربية على الحضارات المعتبرة عليها الغربية، حيث يقول: "ربما تكون الحضارة الغربية قد تغيرت قبل نهاية سنة 3047 تغيراً تاماً عما فهمه أسلافنا الغربيون طوال القرون الاثني عشر أو الثلاثة عشر الماضية، وذلك أي السبب بتدهور الحضارة الغربية بفعل إشعاع المؤثرات المضادة الصادرة من العوالم الأجنبية التي تعمل اليوم على ابتلاعها، وفي عالمنا مؤثرات من العالم المسيحي الأرثوذكسي ومن الإسلام ومن الهندوس ومن الشرق الأقصى" (توينبي، 2006، ص. 250).

أما مؤرخو سنة 4047 فيستشرف "توينبي" أنهم سيقولون أن اصطدام الحضارة الغربية بمعاصريها في النصف الثاني من الألفية الثانية سيكون أهم حدث عصره لأنه كان العامل الرئيس والخطوة الأولى نحو توحيد العالم في مجتمع واحد، بينما مؤرخو سنة 5047 يقول "توينبي": "سيقولون إن أهمية هذا التوحيد الاجتماعي للبشرية يكمن في الدين" توينبي، 2006، ص. 251).

قرن ونصف يبرز الشرق الأوسط تحت هيمنة الغرب السياسية والاقتصادية والثقافية، ويقول عن مهمته: "وقد حاولت أن أرتقي بنزاعات الشرق الأوسط التي تعتبر عادة خصومات إلى مستوى صدام الحضارات"، ويقول: "لقد بذلت قصارى جهدي من أجل تقديم شكل الشرق الأوسط باعتباره ليس مجرد صراع بين الدول، بل هو بالأحرى صدام بين الحضارات" (الدواي، 2007، ص36).

وقد أعاد "برنارد لويس" طرح فكرة صدام الحضارات عام 1990 حيث أكد في أعماله أهمية فصل الكنيسة عن الحكم وفاعليته في الحضارة الغربية، جازماً بعدم قابلية المسلمين لهذا النمط من العلمانية، كما يرى أن موقفهم من الحضارة الغربية- الذي كان يقوم على الإعجاب- قد انقلب مؤخراً إلى عداوة ناتج عن مشاعر الحقد والشعور بالضعف والهوان، ومن هنا جاء تفسيره لأطروحة كراهية الغرب للمسلمين بسبب رفضهم لقيم حضارتهم الغربية واعتبارها تهديداً لقيمهم ولنمط حياتهم (زاهي، 2017)، وقد لاحظ القارئ ووفقاً لكلام "برنارد لويس" نفسه أن طرحه لفكرة صدام الحضارات كان عقب العدوان الثلاثي على مصر 1956 وهو من ألهمه لها، مع أن مصر والعرب والمسلمين عموماً كانوا في تلك الحرب في موقف المعتدى عليهم ويقفون موقف الدفاع عن النفس الذي تضمنه كل الشرائع السماوية والدولية، ومن المفارقات التي تظهر تحيزه لحضارته الغربية من ناحية ويكشف الستار عن الأهداف الخفية لتلك الأطروحات المتسلسلة عبر القرن العشرين المتمثلة في تبرير الاعتداءات على الشعوب والتدخلات في شؤونها وتضليل الرأي العام الأمريكي والعالمي ومحاولة استقطابه لصالح تلك

إن ما يمكننا الخروج به من العرض الموجز والسريع لأطروحات "توينبي" أنه كان من السابقين في طرح فكرة صدام الحضارات في الفكر الغربي المعاصر، كما أنه قد بشر بحضارة عالمية كنتاج لصدام الحضارات ستظهر من أوساط ركام تلك الصراعات الحضارية، إضافة لذلك أكد "توينبي" فاعلية الدين ومحوريته في ذلك الصراع بداية وتوحيد العالم لاحقاً، كما أنه لم يستطع أن يخفي مخاوفه على مستقبل حضارة الغرب وتفوقها.

مما سبق نجد تقارباً إلى حدّ التطابق بين "توينبي" وأسلافه بأطروحاتهم حول الحضارة الغربية، وإن كان بشكل أقل وضوحاً وأكثر دبلوماسية منهم وخاصة "هنتجتون". إلا أن الأمر الجوهرى هنا هو أن "توينبي" لم يحدد الحضارة التي ستصارعها الحضارة الغربية بينما حددها أسلافه لاحقاً مثل: "برنارد لويس" و"هنتجتون" بالحضارة الإسلامية وأضاف الأخير لها الحضارة الصينية وأطلق عليهما وصف "حضارات التحدي" كما سنرى لاحقاً.

صدام الحضارات لدى برنارد لويس:

لقد كان "برنارد لويس" . وهو أستاذ "هنتجتون" . أول من صاغ مفهوم صدام الحضارات في منتصف القرن العشرين وكان ذلك عقب تأميم قناة السويس 1956 . وفق ما ذكره هو في كتابه "الإسلام" 2005. حين كتب أن مشكلة الشرق الأوسط لا تنبع من مجرد خصومة بين دول، بل من صدام بين حضارتين وقد بدأ ذلك بزحف العرب المسلمين نحو الغرب وبالهجوم المسيحي المضاد عبر الحروب الصليبية وفشله، ثم بتقدم الأتراك نحو أوروبا وصراعهم المرير من أجل البقاء فيها وتراجعهم، ومنذ

بعيدة عن الغايات الإستراتيجية حين نتأمل قربه من دوائر صناع القرار الاستراتيجي الغربي والأمريكي.

صدام الحضارات لدى مهدي المنجرة:

يعدّ "مهدي المنجرة" مفكرًا عربيًا مغربيًا، أدرك بوصفه أستاذًا في الدراسات الإستراتيجية، ومن خلال نقله مناصب مهمة خلال متابعته لحرب الخليج 1990 أن ما يحدث ليس أقل من حرب حضارية وبين حضارتي (الغرب والإسلام)، وسارع بإصدار كتابه حول حرب العراق واصفًا لها بعنوان كتابه (الحرب الحضارية الأولى) عام 1991.

لقد كان له السبق عربيًا في صياغة مفهوم صدام الحضارات من خلال كتابه (الحرب الحضارية الأولى) وهو ما أشار له "هنتجتون" واعترف به في الفصل العاشر من كتابه إلا أنه استدرك عليه أن حرب الخليج 1991 ليست الحرب الحضارية الأولى فقد سبقتها حرب حضارية على أرض أفغانستان.

ويعد "مهدي المنجرة" أحد الرواد الأوائل الذين تنبهوا مبكرًا إلى الوظيفة المركزية للهوية الثقافية في تحديد طبيعة الصراعات الدولية المقبلة، ففي عام 1979م نشر تقرير نادي روما الذي شارك في إعداده، وذلك تحت عنوان «من المهد إلى اللحد» إذ أكد التقرير أن (الهوية الثقافية تشكل مصدرًا متناميًا للنزاعات الاجتماعية والدولية، فهي تشكل على المستويين الوطني والدولي واحدة من أهم الحاجات النفسية غير المادية، ويمكن أن تكون مصدرًا من مصادر الصراع المتزايد في داخل المجتمعات، وبين مجتمع آخر، وفي سياق حوار معه حول مستقبل العلاقات الدولية في برنامج عرضته المحطة التلفزيونية اليابانية K.H.N يوم 12 أكتوبر 1986 عبر عن يقينه بأن الحروب القادمة سوف تكون حرب

الحروب والتدخلات، أو كما يخلص أحد الباحثين أن مما هُدف منها هو إبقاء المواطن الأمريكي محافظًا على حالة الحرب حية في ذهنه، وينطلق من نقطة محددة هي ذهنية صناع القرار داخل البنتاجون والمؤسسة العسكرية الذين فقدوا مؤقتًا مبررات بقائهم عقب الحرب الباردة والذين يعينهم الآن خلق مبررات جديدة لهذا الوجود (قاعود، 2014، ص186).

وهذا ما يتضح من توقيت بروز تلك الأطروحات فظهرت أطروحات "برنارد لويس" عقب تأميم السويس والعدوان الثلاثي 1956، في حين بزغت أطروحات "هنتجتون" في أعقاب سقوط الشيوعية وإعلان "بوش" عن نظام عالمي جديد، وقد جاءت هذه الأخيرة في ظل بحث الولايات المتحدة الأمريكية عن عدو جديد يسهم في توحيد الرأي العام الداخلي حول هذا النظام، واختبار قدرة خصومها على مقاومته، لإثبات سطوتها عمليًا أمام العالم، بما يكفل ترسيخ هذا النظام وقطع أي وهم برفضه من قبل أي دولة.

إن ذلك كله وما شابهه -قديمًا وحديثًا- لا يرتبط بالحضارات أو الثقافات بقدر ارتباطه المباشر بمصالح الدول في المقام الأول، فالدول تدير سياساتها وفق مصالحها لا وفق حضاراتها، إذ كيف يكمن تفسير التداخلات والتفاعلات البرجماتية للحضارة الغربية مع سائر حضارات العالم واشتراكها معها بمعزل عن التباينات الأيدلوجية والدينية رغم عدم حاجة الأولى للثانية أيدلوجيًا أو ثقافيًا.

إن عملية البحث عن عدو -وما تكتنفه من أهداف خفية تتجاوز إدراك المراقب العادي- هي المحور الذي جعل "برنارد لويس" يركز في مجمل أعماله، ويؤكد أن الحضارة الإسلامية تشكل الخطر القادم المهدد للحضارة الغربية، ولا تكون هذه الأطروحات

أكاديمي هارفارد، وكان له علاقات واسعة بصناع القرار الأمريكي ومن أهم أصدقائه "هنري كسينجر"، ومن أساتذته "أرنولد توبيني"، ومن طلابه "فرنسيس فوكوياما" صاحب أطروحة (نهاية التاريخ).

وأهم الوظائف التي شغلها: عمل مديراً لمعهد دراسات الحرب والسلام institute of war and peace studies من عام 1959، وأسس مجلة السياسية الخارجية foreign policy، كما عمل منسقاً في البيت الأبيض لبرنامج التخطيط الأمني، وعمل مستشاراً للأمن القومي خلال عهد "جيمي كارتر" (1977-1981)، ومستشاراً أمنياً في عهد "جونسون" لتقديم تصورات لإفشال الثورة الفيتنامية، كلفه "كسينجر" بلجنة العلاقات مع أمريكا اللاتينية وأسهم بتنصيب أنظمة استبدادية هناك وكان له مرتب عالٍ من وكالة الاستخبارات الأمريكية، عمل كذلك في فريدمان هاوس freedom house ثم شغل مديراً لها.

كتب وشارك في 17 كتاباً وأكثر من 900 مقالة بحثية، اهتم بالحياة المدنية، وأهم أعماله هو فكرة (صدام الحضارات).

السياق التاريخي والسياسي العالمي لأطروحة صدام الحضارات

بعد تفكك قطب الاتحاد السوفيتي 1991 كقطب منافس للغرب الرأسمالي وانهيار المنظومة الاشتراكية المنافسة للإيدلوجية الليبرالية في مطلع تسعينيات القرن العشرين، كل هذه التحولات الجذرية في النظام العالمي أوجدت حينها فراغاً نظرياً وجدلاً واسعاً حول

حضارات، وأكد ذلك في حوار معه عام 1991 (زاهي، 2017، ص36).

ثانياً - صدام الحضارات لدى صموئيل هنتنجتون

عقب استعراض الجذور التاريخية لأطروحات صدام الحضارات وتسلسل سياقاتها وتشابكها، نتناول فيما يلي أطروحات "صموئيل هنتنجتون" بالتحليل والتركيز وذلك لاعتبارات عدة في مقدمتها الشهرة الواسعة التي حظي بها المنظر وأطروحته، إضافة إلى سياقها الزمني وظروف نشأتها وامتداد تأثيرها المتجدد الذي دفع بعض النقاد إلى وصف "هنتنجتون" بـ "نبي عهد ترامب"*

هنتنجتون بين الشخصية السياسية والأكاديمية:

ذاع اسم "صموئيل هنتنجتون" في الستينيات من خلال كتابه (النظام السياسي لمجتمعات متغيرة) الذي نسب فيه أفكار التحديث القائلة بأن التقدم الاقتصادي والاجتماعي سيفضي إلى ديمقراطيات مستقرة في العالم الثالث، وأن السلطات الدكتاتورية هي الأجدر لقيادة العالم النامي، وقبله كتاب (الجندى والدولة) 1957، إلا أن أطروحته (صدام الحضارات) أثارت جدلاً واسعاً في كل العالم وترجمت إلى معظم اللغات العالمية وطبعت من كل لغة طبعات كثيرة.

ويمكن القول: إن "هنتنجتون" وأطروحته (صدام الحضارات) هما الأشهر من سابقيهما، ويعزو ذلك لأسباب عدة من حيث توقيت ظهورها، والجوانب الشخصية لصاحبها، والتوظيف الاستراتيجي والسياسي لهما. حيث كان لـ "هنتنجتون" تأثير واسع في دوائر صناعة القرار أكثر بكثير من أمثاله من

party/wp/2017/07/18/samuel-huntington-a-prophet-for-the-trump-era

* نشر ت واشنطن بوست مقالاً لـ "كارلوس لوزادا" بتاريخ 18 يوليو 2017 بعنوان صامويل هنتنجتون: نبي لعصر ترامب. تم الاطلاع في 7 أبريل 2025، من- <https://www.washingtonpost.com/news/book->

مستقبل السياسة الدولية، وكانت أحد تجلياتها في أطروحة "فرنسيس فوكوياما" الذي دفعته نشوة النصر الليبرالي إلى أن يتوهم بأن التاريخ وصل لنهايتها وتوقف عند لحظة الانتصار هذه.

وفي تلك الفترة الحاسمة من تاريخ العالم المعاصر لاسيما العلاقات الدولية، برز "هنتجتون" بأطروحته التي سعى من خلالها إلى مواجهة الأطروحة المنافسة التي قدمها تلميذه "فرنسيس فوكوياما" حول "نهاية التاريخ"، مفنذاً أخطاء تنبؤاته بانتصار النموذج الليبرالي الديمقراطي وسيادة الرجل الأبيض عالمياً، وقدم "هنتجتون" إطاراً تفسيريًا جديدًا يخلص إلى أن المشهد الدولي أكثر تعقيداً مما تصوّره تلميذه وأن المخاطر الحقيقية باتت محدقة بالحضارة الغربية.

ومن ناحية أخرى أراد "هنتجتون" أن يسد الفراغ الأيديولوجي الذي تركه غياب الخصم السوفيتي وأن يصنع بديلاً له من خلال الإسلام، ومن المعروف أن لذلك أهمية في إيجاد حالة من التماسك الداخلي وضمان عدم التفكك والتصارع البيئي، وهو ما لم يغب عن ذهنية "هنتجتون" وأهدافه.

من مضامين صدام الحضارات عند هنتجتون:

سنعرض هنا بإيجاز ما يتصل بموضوعنا من أبرز ما أورد "هنتجتون" في أطروحاته عن صدام الحضارات ومفادها أن الفاعلين الأساسيين في السياسة والعلاقات الدولية خلال القرن الحادي والعشرين ستكون الحضارات والأديان وليس الدول كما كانت سابقاً، مع التركيز فيما يخص الدولة القومية والسلام والعدالة كونها قضايا الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة 2030 وهو موضوع دراستنا هذه.

بدأ "هنتجتون" طرح أفكاره حول صدام الحضارات في صيف 1993 في مقال نشرتها مجلة (شؤون خارجية)

Foreign Affairs الشهيرة التي تهتم بالمصالح الخارجية الأمريكية كما تراها نخب سياسية ودبلوماسية ومفكرون، حيث تمثل منبراً لكل أولئك ومقرباً من دوائر صنع القرار الأمريكي، ونتيجة الجدل الذي أحدثه المقال وسوء فهمه من البعض حسب قوله توسعت أفكاره بكتاب أصدره بعد ثلاث سنوات أي 1996.

تتمثل الفكرة المحورية لكل من المقال والكتاب في أن الثقافات -وهوياتها بوجهٍ أوسع- إنما تعبر عن نفسها من خلال الهويات الحضارية، وهذه الهويات الثقافية والحضارية هي التي تُشكّل حاليًا ومستقبلاً المحرك الأساس عقب انتهاء الحرب الباردة في التصادمات والصراعات، كما أكد على أن الدين يعدّ المحدد الرئيس لتشكيل هذه الهويات الثقافية، وهو ما سبق أن ذهب إليه "أرنولد توبيني"، ومفاد ذلك أن الصراعات المستقبلية هي صراعات أديان بالأساس وبالدرجة الأولى، وهو ما يتضح في تأكيده مراراً بفاعلية الدين ومحوريته، رغم إضافة كلٍّ من اللغة والدم له، وباعتماده للدين معياراً حاليًا في تحديده وتقسيمه الحضارات القائمة، وهي سبع حضارات والثامنة محتملة، ودعم ذلك بخرائط جغرافية عدة لإثبات تقسيماته وتوصيفه لها وفقاً لدرجة خطورتها على الحضارة الغربية، وهي الحضارة الصينية "الكونفوشيوسية"، والحضارة العربية -الإسلامية بوصفهما حضارتي تحدي، بينما الحضارة اليابانية، والحضارة الهندوسية والحضارة الأرثوذكسية بوصفها حضارات تأرجح، ووصف حضارة أمريكا اللاتينية بحضارة تبعية، والحضارة الأفريقية حضارة تبعية (محتملة) (هنتجتون، 2024، ص. 61).

ويجادل "هنتجتون" بشدة لإثبات أن نظاماً عالمياً جديداً قد بدأ يتشكل عقب انتهاء الحرب الباردة،

مؤهلة لتبني هذه القيم، كما أكد أن محاولة فرض الغرب لقيمه على بقية الحضارات ستفشل؛ بسبب رفض تلك الحضارات لها، وهو ما سيؤد حالة من الحقد والغضب لديهم تجاه الغرب، تتطور إلى معاداة ومهاجمة حضارته، الأمر الذي قد يسهم في زوالها (هنتجتون، 2024، ص. 172).

إن موقف هنتجتون هذا كما يظهر من سطور كتابه ليس مبنيًا على مبدأ احترام الحضارات الأخرى وحققها في خصوصيتها الثقافية والحضارية، وإنما مبني على حرص على حضارته الغربية من تداعيات سلبية عرضية غير مرغوبة من انتهاج هذا الأسلوب القسري في فرض عملية التغريب، وقد نصح باستراتيجيات أكثر احتواءً أو تغلغلًا وتخفيًا فهو يرفض أو يختلف فقط مع أنماط الأساليب لكنه يتفق مع الغايات الرئيسة، وهي ضمان تفوق الغرب واستمراريته، وهو ما يبرز نزعته الأنانية في التفريق بين عمليتي التحديث والتغريب فيرى أن عملية التغريب: هو اكتساب النمط القيمي للثقافة والحضارة الغربية وهو ما لا يسمح به للحضارات الأخرى كما سبقت الإشارة إليه، أما عملية التحديث: فهي تطوير الآلات والمعدات والتقنية من الحالة التقليدية إلى الحالة العصرية. وقد حدد ثلاث مواقف للآخر من عمليتي التحديث والتغريب، الموقف الأول: قبولهما معًا مثال ذلك: أتاتورك، ونتيجة رفض "هنتجتون" للتغريب فقد حكم بفشل "كمال أتاتورك" في تغريب تركيا، والموقف الثاني: هو قبول التحديث ورفض التغريب ومثال ذلك: تجربة اليابان التي استفادت من الغرب وانتهى بها الأمر لمنافسته، والموقف الثالث: هو حالة توفيقية بين التجديد والحفاظ على القيم والثقافة الخاصة، ومثال ذلك: تجربة مصر في الثلاثينيات من القرن العشرين وكذلك الصين، وبقي

وسيكون فيه أقطاب حضارية ويكون لكل حضارة دولة مركزية تلتف حولها الدول والجماعات المتجانسة أو المتقاربة ثقافيًا، والحضارات لها مكان أو أكثر يراه أعضاؤها المصدر أو المصادر الرئيسة لثقافة تلك الحضارة، هذه المصادر غالبًا ما تكون موجودة في داخل دولة أو دول المركز في تلك الحضارة، أي أنها تكون الدولة أو الدول الأقوى وذات الثقافة المركزية، ويختلف دور دول المركز وعددها من حضارة إلى أخرى، وقد يتغير بتغير الزمن، فالحضارة اليابانية تتطابق تمامًا مع الدولة اليابانية المركزية الوحيدة، في حين تتميز الحضارات الصينية والأرثوذكسية والهندوسية، بوجود دولة مركز ذات سيادة تامة لكل منها، تتبعها دول أعضاء أخرى، فضلًا عن وجود أفراد مرتبطون بحضاراتهم داخل دول يسيطر عليها أطراف من حضارات مختلفة، وتاريخيًا، ضمّ للغرب دول مركز متعددة، أما الآن فله مركزان رئيسان: الولايات المتحدة، ومركز آخر فرانكو-ألماني في أوروبا، إلى جانب بريطانيا بوصفها مركزًا إضافيًا للقوة متأرجحًا بينهما (هنتجتون، 2024، ص. 180)، أما كل من الحضارات الإسلامية والأمريكية اللاتينية والأفريقية فقد رأى أنه ليس لها دولة مركزية.

ومن هنا أكد "هنتجتون" أن زمن الأيدلوجية ولّى وأصبح من الماضي وأن الصراعات الحالية هي بين الحضارات، بعد أن كانت بين إمبراطوريات ثم بين أمراء وملوك ثم بين أيدلوجيات، والآن بين حضارات (هنتجتون، 2024، ص. 71)، وقد نادى بضرورة تخلي الغرب عن فكرة "عالمية" قيم حضارته، كونها فريدة وخاصة بالغرب وحضارته؛ إذ يرى أن الحضارات الأخرى -التي يصفها بالبربرية- غير

موقف رابع هو رفض كلاً منهما (هنتجتون، 2024، ص 98).

وبما أن "هنتجتون" كان منذ بداية مسيرته الأكاديمية والإستراتيجية يحمل هم الحفاظ على بقاء الحضارة الغربية وضمان استمرار تفوقها، فإن أبرز ما اقترحه لتحقيق ذلك ومنع منافستها يتمثل في: تقوية أبعاد الهوية الغربية وتعزيز روابطها الثقافية، وفرض القيم الغربية على سائر حضارات العالم، فضلاً عن الوقوف بقوة ضد فكرة التعددية الحضارية لمنع نهوض أي حضارة منافسة وهو ما لا يكون إلا بإكفاء الصراعات والصدمات الداخلية في تلك الحضارات، وفيما بين الحضارات نفسها، وبرر ذلك أن تلك الصراعات التي يوجبها ستقوي الحضارة الغربية من ناحية وتضعف الحضارات الأخرى من ناحية أخرى (هنتجتون، 2024، ص 268)، كما أوصى بمنع اختراق أي من الحضارات للحضارة الغربية عبر المهاجرين أو اللاجئين إليها فهم حسب رأيه يحملون معهم قيم حضاراتهم إلى داخل الحضارة الغربية، وبالتالي ربما يشكلون بؤراً لجماعات موازية في قلب الحضارة الغربية وبالتالي سيطلبون حقوقاً واعترافات قد تخلق مجتمعات متنوعة إثنيًا وثقافيًا، وهو ما قد يوجد صراعات داخل الغرب ثم تحله وتفككه وانهيائه.

وبنظره إن تزايد الاتصال ببقية الحضارات قد ضاعف الوعي بالفجوة بين حضارة الغرب وباقي الحضارات، مما ولد حالة من الحقد والحسد والعداء للحضارة الغربية ومن هنا يمكننا تفسير رفضه للتغريب، وأكد أن للصدمات مستويين، أولهما: ضيق يحدث بين الجماعات التي في خطوط التماس الحضارية، ثانيهما: المستوى الأوسع من الصدمات ويكون بين الحضارات نفسها، ومن صور هذا المستوى من الصراع هو التنافس

على الهيمنة على المؤسسات الدولية والهيئات العالمية. وفيما يخص الرؤى حول قوة الغرب فأوضح أن هناك رؤيتين الأولى: ترى في قوة الغرب الهيمنة المتفوقة والمنتصرة التي لا تُغلب، ومن أصحابها: تلميذه "فرانيس فوكوياما"، والرؤية الأخرى: ترى أن قوة الغرب تتآكل وتضمحل لأسباب عدة منها داخلية وأخرى خارجية، أبرزها هو منافسة حضارات صاعدة، - يعد هنتجتون أحد أصحابها- إلا أنه مع كل تخوفه هذا يؤكد في الوقت ذاته أن قوة الغرب ستستمر لفترة غير قصيرة، وأن من الممكن للغرب استدراك الانهيار أو تأخيره على الأقل.

ثالثاً- الدولة لدى "الآخر" في أطروحات صدام الحضارات لـ "هنتجتون":

يجد الفاحص لأطروحات "هنتجتون" أن أبرز ما طرحه وأكد عليه بعد تحديده للعامل الديني والحضاري كمحرك رئيس للصدمات هو هامشية الدولة القومية، وهو ما خصص له الفصل الأول من كتابه، فيقول إننا أمام حقبة جديدة لن تكون فيها الدولة القومية محط الاهتمام، وإن كانت ستبقى بوصفها وجوداً رئيساً على المسرح العالمي، وذلك لأن الناس أصبحوا يميلون للاندماج في كينونة أكبر من دولهم الصغيرة، فالألمان مثلاً أصبحوا ينظروا إلى أنفسهم أوروبيين أكثر من كونهم ألماناً (هنتجتون، 2024، ص 92)، وهذه الفكرة هي التي بدأت تنتشر بأنماط مختلفة في العالم كله، بل إنها تتطور في ظل تجمعات ثقافية كبرى تتمحور حول سبع أو ثمان حضارات، وأن الكونية لا يسعها إلا أن تكون بين الثقافات ومن ثم بين الجماعات (هنتجتون، 2024، ص 32).

ومن هنا يتضح مدى تقليل "هنتجتون" من دور الدولة القومية لصالح الحضارات والأديان فوفقاً

هي التي تسيطر على الثقافات وتفسرها كما تشاء، والدول لا تهمها الهويات الثقافية والحضارية، وإنما يهتمها مصلحتها ولتحقيق هذه المصلحة تسعى إلى جميع الوسائل الأخلاقية وغير الأخلاقية.

1-الدولة القومية وعولمة السوق (الليبرالية

(الاقتصادية):

إن أطروحات "هنتجتون" هذه لم تكن سوى إحدى الأطروحات التجديدية للرأسمالية بصورتها المُحدثة "النيو ليبرالية" وكرد فعل لتزايد الدعوات في الغرب إلى العودة عن أفكار النيو ليبرالية -الريحانية التآثرية - التي يرى المفكر "سمير أمين" أن خطابها معادٍ للدولة ويهمشها لصالح السوق، (أمين، س.، 2003، ص. 98) فتساعد تلك الأصوات الغربية (*) التي تحن لدولة الرفاة والرعاية الاجتماعية . الكينزية التي أزعجت النيو ليبرالية الجديدة بدايات الثمانينيات وتعالّت هذه الأصوات نتيجة إدراك ما خلفته تلك النيو ليبرالية من تداعيات كارثية في المجتمعات البشرية بما فيها المجتمعات الغنية نفسها.

إنّ "هانس مارتن" و"هارالد شومان" خلال نقدهما لأفكار "فرنسيس فوكوياما" القائلة إن التوسع بالأسواق يؤدي لتغيرات جوهرية في البناء الاجتماعي وزعزعة كيان الجماعات الاجتماعية التقليدية كالعوائل والعوائل الكبيرة وهو من الناحية العملية صحيح، يقول هانس مارتن وهارالد شومان في نقد هذه المقولة لفوكو يوما: "إن الرأسمالية النفاثة التي تبدو الآن كما كان

لأطروحاته سيكون التكتل القادم للدول بل حتى للجماعات و الأفراد الذين يعيشون في دول تنتمي لحضارة مختلفة عن حضارتهم، إذ تنتظم كل حضارة أو ثقافة تحت راية دولة مركزية تقودها وتخوض الصراع نيابة عنها ضد الحضارات الأخرى.

ف "الدولة تميل إلى اتباع الدول ذات الثقافة نفسها وتتوازن ضد الدول التي تختلف معها إلى "التجانس الثقافي" (هنتجتون، 2024، ص.207) ، وأن العالم سينتظم ويترتب وفقاً للحضارات، وستكون هي: راسمة السياسات داخلياً، وفي الدول التابعة للحضارة، وستكون المفاوضات بين هذه الدول المركزية للحضارات فقط، وأعطى ما يمكن تسميته شرعية القيادة لدولة المركز ليس لشيء إلا نتيجة التجانس الثقافي فقط، أي جعل الدولة القومية تحت سيطرة الحضارة وتبعيتها لدولة المركز الحضاري، أي أن دورها هامشي مقارنة بدور الحضارة أو دولتها المركزية.

لم يذكر "هنتجتون" بأن للدول القومية دور سوى انحيازها الحضارية، إلا أنه استدرك أن الدولة القومية "ستظل هي أقوى القوى المؤثرة في السياسة الدولية". وفي استدراكه هذا نلاحظ أحد مظاهر تناقضاته العديدة التي أشار إليها الباحث في عدة أماكن في سياق نقاشه. ولقد وجه الكثير من الباحثين والناقدن النقد لتهميش "هنتجتون" لدور الدولة القومية، فالواضح أنه لا الأديان ولا الثقافات ولا الحضارات تسيطر على الدول بل على العكس فالدول أو بالأصح المصالح

تبلورت معالمه لأول مرة في قمة الدول الصناعية الصبغ 1996 ثم تبناه حكومة حزب العمال البريطاني في 1997 ليصبح البرنامج المرفوع للأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الفائزة بكل أوروبا مع اختلاف المسميات.

(*) واجهت العولمة والسياسات الليبرالية الجديدة أول تحدٍ فكري لها في منتصف التسعينات عندما أخذت أحزاب يسار الوسط في أوروبا الغربية تشق طريقها إلى الحكم على أنقاض هذه السياسات وراحت تنتصر للحقوق الاجتماعية في التعليم والصحة والتأمينات الاجتماعية ومكافحة البطالة وتمهد الطريق لأفكارها الجديدة عن " الطريق الثالث" الذي

انتصارها على مستوى العالم قد صار أمراً حتمياً وإنما هي في طريقها لهدم الأساس الذي يضمن لها وجودها وهي الدولة المتماسكة والاستقرار الديمقراطي (قاعود، 2014، ص80).

ويأتي في قائمة أهم الأصوات التي وقفت بوجه " الليبرالية الحديثة" ما عُرف باتجاه "الطريق الثالث" الذي تحاول أفكاره "أن تعيد تقويم الدور الذي تؤديه الدولة والتغيرات التي لحقت من جراء السياسات الليبرالية الجديدة، ويقدم مبررات جديدة ووجيهة لفكرة التدخل الحكومي التي نالت القسط الأكبر من الضربات التي أنزلتها العولمة وأزالت كل ما يعيق طريق تحرير التجارة وتوسيع الأسواق، حتى ولو كانت الدولة القومية نفسها، والدولة في الطريق الثالث مدعوة لا للحلول محل قوانين السوق ولكن لتحقيق التكافؤ بين اعتبارات الكفاءات الاقتصادية، واعتبارات العدالة الاجتماعية التي لا تضمنها غير دولة قوية" (منصور، م. إ.، 2007، ص4)

وكذلك يرى علماء السياسة أن إحدى خصائص المؤسساتانية الرئيسة للتحوّل الصناعي الأخير الناجح في بعض دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية هي ظهور دولة اتجهت إلى التداخل الانتقائي (روبرتس & هيت، 2004، ج 2، ص81).

كذلك تراجع البنك الدولي تحت ضغط تزايد الفقر في العالم كأحد نتائج النيو ليبرالية الحديثة، عن أهم مسلمات الليبرالية وهي فكرة التساقط أي أن التراكم الرأسمالي بيد قلة سيعود لاحقاً بالفائدة على الفقراء ودعا إلى ضرورة أن يكون للدولة إجراءات لتخفيف الفقر في أوساط مجتمعاتها كشباك الضمان الاجتماعي، فدعا رئيسه إلى تغييرات في سياساته كي

لا يسيطر منطق الرياضيات على الإنسانية،... مع الجدل بين استمرار الثقة بالسوق والرغبة في استعادة دور الدولة رجحت كفة الثانية، حيث أفلح دعاة استرداد هيبة الدولة في إقناع قطاعات كبيرة من المجتمع بأن التدخل ليس بديلاً عن اليد الخفية للسوق التي قال بها "آدم سميت"، إنه اقتصاد السوق الاجتماعي.

ومن الناحية العملية في موضوعنا هو إيضاح تأثير تلك الأطروحات الفكرية بداية وما انبثق عنها من الاستراتيجيات لحقها سياسات وخطط تمثلت واقعاً من خلال برامج ومشاريع تنفيذية على عملية التنمية فلا يمكن لأي عاقل تصور إحداث عملية تنمية وتغييرات إيجابية نحو الأفضل في ظل دولة قومية هشة مسلوكة الفاعلية ومرهونة القرار في استثمار ثرواتها أو على الأقل مقيدة في استثمارها، ونقصد هنا بالثروة هي الثروة الشاملة كما جاء في تقرير الثروة الشاملة الأول 2012 لمجموعة مفكرين ومختصين بالتعاون مع الأمم المتحدة، وقد حددوا أبعادها الثلاثة برأس المال المنتج أو المصنع في البعد الاقتصادي، ورأس المال البشري في البعد الاجتماعي، ورأس المال الطبيعي في البعد البيئي.

إننا نلاحظ عملياً وبسهولة مشاهد التحولات التي حلت في موضوع سيادة الدولة القومية كمؤشر، ففي العقود الأخيرة كانت سيادة الدولة القومية للبلدان النامية محل استهداف من خلال الاقتصاد السياسي وباستراتيجيات ممنهجة تعرف بـ(العولمة الاقتصادية)، وأدواتها العالمية - أهمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي منظمة التجارة العالمية (*)، وتأتي في مقدمة استراتيجياتها برامج التكيف الاقتصادي، والذي يحتوي

(*) شبه ارنست فولف. بكتابه صندوق النقد الدولي الذي صدر ضمن عالم

المعرفة العدد 435 أبريل 2016 تدخلات صندوق النقد الدولي بأنها

ونشهد في هذا التشكل الجديد لسلطة الدولة القومية نزاع كل ما يتعلق بقومية الدولة، وبذلك أصبحت الشركات متعددة الجنسيات MNCS * أكبر من الدول القومية فهي من تقرض أجندتها على الدول النامية وقبلها على الدول المتقدمة، ووصل الحد بمن أسماهم "ورويك موراي" بالمتحمسين وبأن الدول القومية التقليدية أصبحت وحدات غير طبيعية، بل مستحيلة، في الاقتصاد العالمي (موراي، 2013، ص. 46)، وبما أن النظام يشكل مشكلة عويصة أمام الليبرالية بسبب أن الفكر الليبرالي يفصل بين العام والخاص وبين الأفراد والمجتمع فتتحول السلطة لحماية المجال الخاص (ملكية لا محدودة)، وغالبًا تصبح الحكومة لجنة مسيرة لشؤون البرجوازية حسب "ماركس و"إنجلز"، وبذا تكون الديمقراطية شكلية، وبأسلوب ساخر يصف ذلك "قفلن" بأن كل سلطة تمسك بزمام هذه الدولة تصبح سوفيتيًا لمندوبي رجال الأعمال، حيث تصبح وظيفتها الأساسية هي حماية الامتيازات الخاصة للملاك الغائبين (منصور، أ.، 2008، ص. 306) وهو ما ذهب إليه "ماركس" ووصفها المفكر "عبد الوهاب المسيري" بـ"دولة وظيفية"، إلا أنه مع كل هذا فالقادة الحقيقيين المرتبطين بروح الشعب ومشاعره يدركون إدراكًا غريزيًا أن التنمية لا يمكن أن تتم بقرار فوق يفرض على الجماهير من أعلى وتتجاهل احتياجاتها.

وإننا مع ذلك "وفي نفس الوقت نشعر بوجود السلطة في كل مكان وأن المجتمع يُدار بواسطة مؤسسات خاضعة للمنافسة الاقتصادية أو الإعلانات، أكثر من

على عمليات الخصخصة وفتح الأسواق المحلية أمام الأسواق العالمية وتقليص الإنفاق الاجتماعي. (*) ومن تداعيات تلك الاستراتيجيات التدخلية للمؤسسات الاقتصادية الدولية المهيمن عليها من قوى الرأسمالية، تثبت التجارب لعقود خلت أن تلك الوصفة التدخلية قد أثرت سلبًا على اقتصاديات الدول النامية ووسعت البطالة والفقر، وأهدرت ثروات المجتمعات النامية واحتكرت السلطة بيد قلة محلية انتهازية وطفيلية من خلال اقتصاد وطني مشوّه وفق منهجية تخدم شركات أجنبية عابرة القارات، وتحت مسمى دعم الاستثمار الأجنبي استدرجت النخب الاقتصادية والسياسية الحاكمة الوطنية فارتفعت أولًا لمصالحها الشخصية على حساب أوطانها ومواطنيها، ثم خضعت لنفوذ تلك الشركات الأجنبية العملاقة، وبذلك لم تعدّ الدول القومية في ظل نظام اقتصاد سياسي عالمي غير عادل، دولًا قومية بالمعنى الحقيقي، فمشاركتها في هذا الجهاز الجديد للتحكم لا تتم إلا وفق شروط وبهوامش محددة جدًا، إذ أخضعت الدول لضرورات منطق السوق، ومن هذا المنظور لم تعدّ الدولة المعاصرة تتجاوز كونها أداة لتنظيم مصالح الطبقة الحاكمة، فيما أخذ استقلال الدولة يتلاشى مع تزايد نفوذ الفاعلين الاقتصاديين ببؤرة القوة، ويتبين أن التوازن بين المصالح الأجنبية والقومية بات يشكل قدرات جديدة للدولة ويفرز نمطًا هجينًا من سلطتها فلا هو بالخاص كلية ولا بالعام تمامًا.

* الشركات متعددة الجنسيات (Multinational Corporations - MNCS) هي كيانات اقتصادية ضخمة تملك أصولًا، وتدير عمليات إنتاج، وتبيع منتجاتها أو خدماتها في عدة دول بخلاف دولتها الأم. تتميز بوجود مقر إداري رئيسي ينسق أنشطة فروعها المنتشرة عالميًا، وتعمل على تعظيم أرباحها من خلال استغلال الموارد والأسواق الدولية.

أشبه بغزوات جيوش متحاربة ونافس باستفاضة مدى انتهاك تلك سياسات لسيادة الدول القومية.

(*) للمزيد عن برنامج التكيف الاقتصادي وتأثيراته التي أفقرت 100 دولة تم تنفيذها فيها متهمًا له بقتل المجتمعات بالجوع لا بالرصاصة للمزيد راجع شوسودوفسكي، ميشيل (2012). *عولمة الفقر* (محمد

مصطفى، مترجم). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب

كونها مؤسسات قائمة على القانون والأخلاق، وإن المجتمع الذي هو تقنية وسلطة تقسيم عمل وتركيز للموارد يصير غريباً أكثر فأكثر عن القيم وعن مطالب الفاعلين الاجتماعيين، ولم نعد نجد مجتمعاً منظماً حول المؤسسات السياسية، يبدو أن كل اتصال بين النظام أو الفاعل قد اختفى، ونحن لم نعد ننتمي إلى مجتمع أو طبقة اجتماعية أو أمة على اعتبار أن حياتنا في جزء منها محددة بواسطة السوق العالمي وفي الجزء الآخر منغلقة في مجال حياة شخصية وعلاقات مع أشخاص وتقاليد ثقافية (تورين، 1997، ص. 474).

وبالتالي كنتيجة طبيعة تعالت الأصوات في العالم المتقدم كما في العالم النامي لإصلاح هذه الاختلالات لكن دون جدوى، والإصرار في المضي فيها وتجاهل التداعيات كان ولا زال سيد الموقف، فظهرت الاضطرابات السياسية والحركات الاحتجاجية من ضحايا تلك السياسات غير العادلة والباحثة عن عدالة ومساواة في توزيع الثروة والسلطة.

2- الدولة القومية والعولمة السياسية (الليبرالية السياسية):

مما زاد من تآكل سيادة الدولة القومية هي العولمة السياسية تلك العملية التي برهن "ورويك موراي" بأن الرأسمالية هي القوة الدافعة المركزية لها، متهمًا إياها بإعادة إنتاج التفاوت العالمي وتفاقم حدته، وبذلك نغزو أمام عصر إمبريالية جديدة أكثر دهاءً وأقل وضوحاً، تديرها الشركات العابرة للحدود (العودي، 2016، ص 379) والنخب غير الخاضعة للمساءلة عبر المنظمات والشركات (موراي، 2013، ص. 405، 419) فتميل العولمة لتُفهم على أنها عملية دمج اقتصادية، تُلاحظ من خلال مؤشرات محلية أو تُبرر على أساس عبارات محلية تُعطي وجهًا محليًا لعمليات العولمة

(روبرتس & هيت، 2004، ج 2، ص 143). وما نشير له هنا هي العولمة السياسية التي برزت مؤخراً ونقصد بها هنا تحديداً تحول قضايا اجتماعية وسياسية مهمة من شأن داخلي إلى شأن دولي، كتدويل قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وقضايا المرأة والجندر (النوع الاجتماعي) ومؤخراً أضيف لها الحكم الرشيد والحوكمة والشفافية والتنمية المستدامة، وغيرها من القضايا تحولت من شأن محلي أو قومي إلى شأن دولي، بالإضافة إلى بروز منافسين جدد للدولة القومية من فاعلين محليين أو إقليميين أو دوليين، يتمتعون بنفوذ قوي وواسع داخل الدولة القومية وخارجها، ويستند هؤلاء الفاعلون إلى دعم من دول الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، أو إلى دعم إقليمي يجعلهم أدوات لتنفيذ السياسات الغربية، أو عبر محور من عدة دول متحالفة أو دولي، "أي بمجموعات أثنية وعرقية - وهي تمارس هوياتها خارج قيود الدولة" (موراي، 2013، ص. 407).

إن مما سبقت الإشارة إليه من الاهتمام بما أسماها "ورويك موراي" بالسياسية غير الرسمية "ويشار إليها أحياناً بسياسة القاعدة (موراي، 2013، ص. 199) (أي الشريحة العامة التي تحتل قاعدة الهرم) ويعود ذلك إلى أحد فرضيات الليبرالية وهو أن الدولة القومية وقوى أخرى فاعلة في النظام الدولي لها دورٌ مهمٌ في العلاقات الدولية، أي أن الليبرالية تعد القوى الأخرى في الدولة مهمة وتؤدي دوراً كبيراً في النظام الدولي، فالمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات قوى مهمة في العلاقات الدولية وتزايد دورها عقب الحرب الباردة، وإن مختلف النظريات الليبرالية وبشكل خاص الاتجاهات المثالية والتجارية والجمهوروية تضع علاقات (المجتمع . الدولة)

أصغر وأكثر مرونة بدلاً من النطاقات الواسعة، وعن أدواتها الحديثة والهائلة "العولمة" للحد أن تسأل "واي روريك" هل ذهبت العولمة إلى أبعد ما يجب؟! (روبرتس & هيت، 2004، ج 1، ص 37).

إن هذا الشعب والتغلغل الدقيق للعولمة هو ما جعله يفسر أصول ما بعد نظرية التنمية معتبراً نتائج علم الاجتماع الريفي وعلل هذا بقوله: "تحتاج العلاقة بين العمليات المحلية الريفية والعولمة إلى توضيح، فتميل العولمة لتفهم على أنها عملية دمج اقتصادية، تلاحظ من خلال مؤشرات محلية أو تُبرر على أساس عبارات محلية تُعطي وجهاً محلياً لعمليات العولمة" (روبرتس & هيت، 2004، ج 2، ص 143)، وفي الحقيقة إن المثالية الغربية ليست في كثير من الأحيان إلا وسيلة لإخفاء الدفاع عن مصالح مادية معينة جداً (وفرجية، 2009، ص. 91).

ومما يجب الإشارة إليه هنا هو ما نوه إليه "ورويك موراي" بشأن آلية العولمة فيرى أنها كتغيير تكنولوجي ليست العامل المؤثر بذاتها ولكن المؤثر الرئيس "هي عمليات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية وبرامج بشرية تيسر عمليات العولمة بالتغيير التكنولوجي ولكنها مدفوعة بقوة أكثر أساسية" (موراي، 2013، ص. 16).

3-آليات استلاب الدولة القومية سيادتها وقرارها:

إن المتابع للمشاهد الجارية في العقود الأخيرة في البلدان النامية يستطيع رسم خارطة للأحداث بتسلسل متسق كما يلي: افتعال أزمات اقتصادية واجتماعية للدولة القومية تجعل الأخيرة تطلب الإعانة والإنقاذ من المؤسسات الاقتصادية العالمية السالفة الذكر، لتسرّع

في محور السياسات العالمية، ويمكن تلخيص فرضيات الليبرالية بشأن تحديد لها للطبيعة المجتمعية للفواعل للدولة وللنظام الدولي، وهي فرضيات متعلقة بالعلاقات الدولية فيما يلي حسب "Andrew moravscik" بأن الأفراد والجماعات الخاصة هم الفواعل الأساسية في السياسات الدولية، وأن الدولة أو أي مؤسسة سياسية أخرى تمثل جزءاً من جماعة فرعية من المجتمع الداخلي وتشكل أهداف الأخيرة (الجماعة) وخياراتها خيارات الدولة التي يلتزم الممثلون الرسميون للدولة باتباعها من خلال السياسات الخارجية، وفي السياسة الداخلية ترى الليبرالية أن الدولة ليست فاعلاً بل مؤسسة نيابية خاضعة للرقابة والبناء من قبل الفواعل الاجتماعية المختلفة، وبتأثير مختلف من فاعل إلى آخر في سياسات الدولة.

كما تفترض الليبرالية أن سلوك الدولة في النظام الدولي هو محصلة لضبط خياراتها والدولة في حاجة إلى هدف أو رهان معين لكي تثير نزاعاً أو مباشرة تعاون أو أي عمل تتخذه في السياسة الخارجية، ولا يعني ذلك بساطة تلك الخيارات فهي تخضع لحسابات خيارات الآخرين وتعاني من إعاقاتها لها، وأخيراً تفترض الليبرالية أن العولمة تؤثر على طبيعة الفاعلين الاجتماعيين في السياسة الدولية بصورة قد تؤدي إلى اختلاف متطلبات الأفراد واحتياجاتهم والجماعات المحلية وبالتالي تؤثر على السياسة الدولية (رمضان، 2020، ص. 67).

إنها "الرأسمالية" التي نوه "هارفي" إلى ضرورة الانتباه إليها وإلى الطريقة التي تعمل بها مبنياً تحول الرأسمالية الجامدة حيث أصبحت تعتمد على ترتيبات

(القوى الإمبريالية) لأن المعادي ومن يقود الإضرار بالمجتمع هو من الداخل حينها وليس من الخارج فيُدرِك.

إن غالبية علماء الاجتماع يتفقون على أن هذه الحروب تتغذى من علاقة ديناميكيات سياسية داخلية وطلب خارجي رأسمالي غربي ينشأ من خلال عولمة الفقر والأسواق والتجارة ويمكن أن تُسمى بحروب أهلية لأن نسبة مشاركة الأهالي متدنية للغاية ويكون المدنيون مستهدفين من كل الأطراف بصرف النظر عن الأيدلوجيا أو الأجندة السياسية (دوما، بي إس. 2008)، ومن هذا المنطلق يرى "قرانك" في بداية أطروحته المشهورة بـ " تنمية الخلف" إن تخلف البنى الاقتصادية في البلدان النامية ليس الشكل التقليدي للمجتمع عند اتصاله بالمجتمعات المتقدمة، وليست مرحلة مبكرة في تحول المجتمعات كما ظن "روسو" إنها بالأصح نتيجة الانغماس في الاقتصاديات العالمية. وهذا ما يجب الانتباه إليه جيداً.

وبالتالي فإن اقتصاد الحروب الأهلية هو في الأساس الهدف المخفي والغاية المستورة لكل هذه السلسلة الطويلة من السياسات والاستراتيجيات الأمريكية المفروضة قسراً، إنها استراتيجية تستند إلى كل ما قاله "آدم سميث" قبل قرنين من الزمن بأن هناك توافقاً أساسياً بين مصالح من يسعون إلى مصالحهم الخاصة كلهم، وأن اليد الخفية للسوق تقدم لهذا التوافق أفضل مساندة ومن ذلك الحين والاقتصادات القومية تنمو مترابطة، وما قال "آدم سميث" بشأن الأفراد داخل المجتمع الواحد يمكن أن يُقال الآن عن البلدان داخل إطار الاقتصاد العالمي (نخبة من خبراء البنك الدولي، 2006).

بنهجها المعروف وتبعاته القاسية إلى إفراز استراتيجيات "تكيف اقتصادي" تؤدي بدورها تقويض الرعاية الاجتماعية نتيجة تخلي الدولة القومية عنها، مما يفضي إلى انتشار البطالة والفقر مع تركيز السلطة والثروة في أيدي أقلية محدودة ترتبط بتبعية خارجية مع القوى الرأسمالية والشركات العابرة للقارات، وكرد فعل طبيعي يتشكل غضب جماهيري لدى العامة كونهم ضحايا تلك السياسات والإجراءات ثم تتنامى وتتشكل في حركات احتجاجية وثورات ينتج عنها تشطي الدولة القومية، وهو التشطي الذي يمثل الغاية النهائية لهذا المسار بكل تطورات، وتترافق مع ذلك تدخلات إقليمية ودولية باعثها المصالح الذاتية، إذ تدعم قوى محلية من تلك القوى التي نازعت الدولة سلطتها وتوارثوا عنها الثروة والجغرافيا، وبذلك تدخل المجتمعات في حالة هجينة تراحم فيها اللا دولة كيان الدولة، ويسودها اللا استقرار واللا سلام، وهي أوضاع قاسية تستمر عادة لفترات طويلة وتكون مؤلمة على المجتمعات في تلك الدول، يتزامن معها اقتصاد الحروب الأهلية الذي يستفيد منه قلة محلية لها ارتباطات خارجية مع دول وشركات عابرة للحدود أجنبية سعت لنهب موارد تلك الدولة القومية والاستئثار بثرواتها لمصالحها الخاصة، تلك النخب الجديدة العابرة وفقاً للمتحمسين للعولمة الغربية تكون ولاءاتهم للعابرة للقوميات قد تطورت لتجعل منها نخب عالمية تتشارك في الأيدلوجية الليبرالية والنزعة الاستهلاكية (موراي، 2013، ص. 46).

إن من النتائج السياسية لما سبق هي مميّزة داخلية لقلة رأسمالية وطنية هي المستفيد الوحيد من عولمة مجتمعاتها من ناحية، وما دامت عولمة تلك المجتمعات في تقدم وتوسع يصبح من الصعب إدراك العملية السياسية بمعنى الصراع بين المجتمع وأعدائه

4- الديمقراطية... الوجه الآخر

تجدر الإشارة إلى أن المناقشة هنا تتناول الديمقراطية من حيث هي واقع وليس الفكرة أو القيمة، إذ لا يمكن إخفاء التداعيات السلبية والآثار الجانبية للمسارات السابقة لاسيما التأثير العكسي على عمليات التنمية في مجتمعات الدول القومية، فمثلما تتوارى الحدود الجغرافية بين الدول، تتلاشى الحدود بين ما هو شرعي وما هو غير شرعي في إطار التعامل الاقتصادي العالمي (الطيب، 2005، ص. 161)، وإن المتمعن في تلك السردية المتسلسلة للأحداث وبقراءة أطروحات الفكر الغربي عقب الحرب الباردة خاصة صدام الحضارات والمتتبع لتصريحات المحافظين الجدد ورؤاهم حول السياسات الخارجية الأمريكية سيجد أنها ليست سوى الصورة العملية الميدانية لتلك الأطروحات الفكرية والرؤى الغربية والأمريكية خاصة، فمنذ انطلاق تلك الأطروحات وتغلغل حاملها في مؤسسات صنع القرار الأمريكي بعهد كارتر (1977-1981) ثم تزايد بعد وصول بوش الابن وخاصة بعد 11 سبتمبر 2001، فقد سمعنا وقرأنا تصريحات ووثائق رسمية لا لبس فيها بأن الإسلام عدو للغرب وخطر مهدد لحضارته، ولابد من مواجهته، وبالتالي أستخدمت وحدات عسكرية في الجيش الأمريكي وتشكلت مناطق عسكرية خارج الحدود الجغرافية للولايات المتحدة الأمريكية، فسبحت الأساطيل والبوارج وحاملات الطائرات الأمريكية في

البحار والمحيطات جميعاً، وانتشرت القواعد العسكرية الأمريكية في كثير من دول قارات العالم وأكثر في قارة آسيا وبحر الصين، وارتفعت إحصائيات التدخلات العسكرية الخارجية وأخرى ناعمة نسبياً فقد أسقطت أنظمة منتخبة في عدة دول* ويتم حالياً إسقاطها بشكل أو بآخر، ودون أسباب سواء القوى العالمية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي توهمت أنها ربما قد تهدد مصالحها، وصعدت بالمقابل أنظمة ديكتاتورية منها المدنية وأخرى عسكرية بانقلابات دامية، فوفقاً لقاعدة البيانات مشروع التدخلات العسكرية "MIP" الذي وثق أكثر من 570 تدخلاً، منها حوالي 60% منها بين عامي 1950 و2017، وأكثر من ثلثها بعد عام 1999 أي بعد ظهور أطروحات صدام الحضارات وهو ما يؤكد مدى تأثيرها البالغ في السياسات الأمريكية.

بالإضافة لاختراقات هنا وهناك بتعديلات مناهج التعليم والخطاب الإعلامي والثقافي وتنقية مضامينها مما يعدونه دعوة لمعاداة الغرب.. إلخ، ولا شك أن ما سبق يؤثر سلباً بشكل كبير على عملية السلام وهذا ما نهدف إليه من سردنا السابق، لأن أوضح ما يمكن الإشارة إليه في هذا السياق هو عسكرة العولمة مؤخراً للشرق الأوسط، ومما لا شك فيه أن عملية العسكرة هذه هي الوصفة القاتلة لعملية التنمية وقبلها للسلام وقبل ذلك لمؤسسات الدولة وهي ذاتها قضايا الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة 2030 والتي هي مجال نقاشنا هنا.

1776 حتى عام 2019، من أعمال مركز الدراسات الاستراتيجية Tufts (University). بجامعة تافتس في ولاية ماساتشوستس الأمريكية، وتُعد

من أبرز الجامعات العالمية) للمزيد انظر قاعدة البيانات على رابط

https://sites.tufts.edu/css/?page_id=1582

* ضمن حملته الانتخابية في 2016 دعا الرئيس الأمريكي ترامب للكف عن إسقاط الأنظمة الحاكمة كاتهام للديمقراطيين، ووعدهم انتخابي لناخبيه، مما يعد ليس اعترافاً فحسب بل تقاضاً.

* مشروع التدخلات العسكرية (MIP) هو قاعدة بيانات بحثية حديثة توثق جميع التدخلات العسكرية الأمريكية منذ تأسيس الولايات المتحدة عام

وقد زاد من تأثير ذلك هو تداخل القوة مع الثقافة، وتقديم العولمة كمشروع تاريخي عالمي (روبرتس & هيت، 2004، ج 2، ص 144)، حتى أن الحداثة رديف للرأسمالية والديمقراطية التي تنتجها محدودة بحدود الرأسمالية ذاتها (أمين، س.، 2002، ص 65)، فالمشهد كما وصفه "غسان سلامة" ديمقراطية دون ديمقراطيين، ويعزو ذلك "نعومي" تشومسكي إلى أن الغرب يضع خطأ أحمرًا على الديمقراطية في الوطن العربي والإسلامي، وهي رغبة مشتركة بينه وبين حكام المنطقة، حيث "يتماشى نموذج التيار الرئيسي (أي التيار الرافض لتدخل الدول) بشكل القوة العسكرية أكثر من توافقها مع أفكار التيار المعاكس اليوتوبية (أي التيار الداعم للتدخل الواسع للدولة) وبذلك فضلت النخب التي تعمل على بناء الدول هذا النموذج وهي النخب التي تبحث عن أمنها الداخلي والخارجي (هيتن، 2014، ص 179 وما بعدها).

كما أن هناك بعدًا آخر في سياق العسكرة الأمريكية وهو ما توفره من فرص عمل ومبيعات تصنيعها العسكري، فأى تقليص جدي للإنفاق العسكري الأمريكي سيغرقها في المقابل في أزمة لا تقل هولًا عن أزمة الثلاثينيات من القرن الماضي.

كل ذلك جرى وفقًا لخدمة مصالح القوى العالمية الأمريكية وشركائها الغربيين، ويتباين واضح وفجوة واسعة بين ما ترفعه من شعارات ومبادئ ومهمة التبشير لها في العالم وبين الممارسات العملية النقيضة لكل تلك الدعاوى خارج حدودها، وهنا يبدو أوجه التناقض فيما يخص الخطاب المرتكز على الادعاء وبين الممارسة العملية الديمقراطية للقوى العالمية من ناحية، وكذلك يتبين أن لدى تلك القوى الدولية نسختين من الديمقراطية إحداها خاصة

ببلدانها ومجتمعاتها وتنتهي هذه الديمقراطية الخاصة بهم بانتهاء حدودها الجغرافية، والنسخة الأخرى من الديمقراطية: هي التي يصدرونها للآخر وهي المجتمعات النامية، وغالبًا ما يتم رسم محدداتها وتفصيلها بما يخدم تلك المصالح الأمريكية بغض النظر عن إرادة المجتمعات النامية ورغباتها، بل على حساب مصالحها وتنميتها.

إن أزمة الديمقراطية لا تزال لليوم حسب "سمير أمين" هي السؤال الكبير، وتلازم سلسلتين من التطورات تندرج إحداها في المدى القصير والأخرى في المدى البعيد، يعطي للتناقض الدائم في الرأسمالية بين توسع الديمقراطية وتعمقها وبين ديكتاتورية السوق الوحيد الجانب مضمونًا متفجرًا لا سابق له، فنحن نعيش أزمة تتميز باختلال موازين القوى الاجتماعية لصالح الرأسمالية، وتراجع عن المكتسبات الاجتماعية التي حققتها الأغلبية عبر نضال طويل، وتعود الديمقراطية إلى أصولها البرجوازية أي الإدارة السياسية، وقد أطلق على التراجع هذا "ديمقراطية خفض التوتر" والمقصود بها أن المواطن يقترح لليمين أو اليسار فلا يتغير الأمر، فقرار مستقبله كمواطن عادي أو عامل في مكان آخر هو "السوق" (أمين، س.، 2002، ص 179).

ذلك التراجع يحدث حتى في أعرق دول الغرب ديمقراطية، إلا أن مظاهر هذا التراجع وتداعياته في دول العالم النامي أكثر وضوحًا، فمع مهازل الديمقراطية وعجز ما تصعده من أنظمة حاكمة وفقدان الثقة في مشروعيتها وجدواها شهدنا تنامي الأصوليات الدينية والهويات الجهورية والعرقية والطائفية ونزعات مسلحة داخلية بشكل غير مسبوق، "وتزامن كل هذا مع قفزات علمية وتطور الإنتاج، وترفع العولمة هذا الصراع بين

بالقسم الأكبر منها أمام تزايد حدة الفقر الشامل وتقلص الكسب؟ وحين تتآكل الدولة الوطنية هل ستقوم حروب دينية جديدة؟ (بك، أ، 2012، ص 40)
أخيراً -التنمية المستدامة في ضوء نظرية صدام الحضارات:

وبعد نقاش موجز لتصورات الفكر السياسي الغربي المعاصر من خلال صدام الحضارات نموذجاً وبالتركيز على "صموئيل هنتجتون"، لكل من قضايا الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة يبرز تساؤل الآن: ما تأثير ذلك من الناحية النظرية والعملية على عملية التنمية المستدامة؟

يمكن القول -بإيجاز- أنه من غير المنطقي الحديث عن التنمية أو العدالة أو السلام في ظل دولة هشة ومنقصة السيادة ومسلوبة القرار فيما يتعلق باستراتيجياتها التنموية بمستوياتها البعيدة والمتوسطة والقريبة، وبما يتعلق خاصة باستغلال ثرواتها الطبيعية والمالية والبشرية بأبعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية بالترتيب، وفي ظل فواعل داخلية وخارجية لكل منها أجندة خاصة أنانية تخدم الرأسمالية الأميركية والغربية ومتعارضة مع التنمية لمجتمعات تلك الدولة القومية، بمعنى آخر لا تنمية في ظل تبعية بأبعادها المختلفة لقوى الرأسمالية بصورتها النيوليبرالية الحالية التي نعيشها.

صحيح أننا نسمع ونقرأ خطاباً إعلامياً رسمياً ومدنياً وربما أكاديمياً وتنموياً، إلا أن الواقع ومؤثراته الحقيقية خلاف ذلك حيث لا نلمس نسبة ضئيلة من في ذلك الخطاب المسموع والمقروء، فما يدرك واقعاً وبوضوح وسهولة ضعف أثر كل ذلك، في ظل نخب غير وطنية وليس من الممكن أن تقود تلك النخب

الديمقراطية والسوق إلى مستويات لا سابق لها من العنف" (أمين، س، 2002، ص 181)

وقد أشار تقرير مركز راند في سياق نقاشه لمدى فرصة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية لبناء نظام عالمي إلى أزمة التناقض هذه لدى الولايات المتحدة الأمريكية في تشكيلها للنظام العالمي الذي يقوم حسب وصف التقرير على أساسين متناقضين هما، الأساس الأول: احترام سيادة الدول، والأساس الثاني: نشر قيم النيوليبرالية كأيدلوجيا للرأسمالية ومؤخراً طريق للسلام والازدهار (مازار وآخرون، 2017)، وهو ما يفسر لنا إخفاق الولايات المتحدة الأمريكية في معالجة الفجوة السياسية بينها وبين الدول النامية، رغم ما نسمع ونقرأ عن مشاريع هائلة في ذلك بداية من الديمقراطية حتى الحكم الرشيد وحقوق الإنسان، هذه الفجوة السياسية والإخفاق الأمريكي في ردمها هو نتيجة الفكر السائد أمريكياً خلال العقود الماضية بأن الاستقرار السياسي نتيجة وربما نتيجة ثانوية للنمو الاقتصادي، والفساد السياسي السائد فهو جزء منه، مع أن الحقيقة أن كلا منهما هدفان مستقلان والتقدم نحو الآخر لا علاقة له بالآخر (روبرتس & هيت، 2004، ج 1، ص 230).

وتأسيساً على ما سبق يُختتم هذا الطرح المتعلق بتصور دور الدولة وواقعها في الفكر السياسي الغربي المعاصر بتساؤل "أورلويش" إذ ينطلق من فرضية تجاوز مرحلة الدولة الرأسمالية إلى مرحلة ثانية قد تكون هي الفوضى أو ما أسماه البعض مرحلة ما بعد النظام العالمي، فيسأل من يضمن حقوق فيما بعد الدولة الرأسمالية؟ كيف يمكن إنفاذ وإصلاح الضمانات الاجتماعية التي كانت الدولة الوطنية تقر

بالتنمية المشوهة (العودي، 2016، ص73)، فهي مسخ وليست تنمية إلا أن قُصد بها تنمية التخلف. كذلك ليس من المنطقي الحديث عند تنمية دون دولة قومية ومؤسساتها القوية فإنه وبالقدر نفسه -إن لم يكن أكثر- الحديث عن تنمية في ظل غياب السلام والاستقرار، فتأجيج الصراعات داخل المجتمعات وتغذيتها وتمويلاتها والإمدادات اللوجستية والتقنية والاستثمار الغربي الرأسمالي فيها تلتهم موارد المجتمعات وثرواتها، ولا تترك للعملية التنموية تخطو خطواتها للأمام، فتصبح الدولة ومن ثم التنمية والسلام والعدالة كقضايا الهدف 16 وكل الأهداف بالمجمل تصبح بعيدة المنال حين يكون أفراد المجتمع بين مشرد وقتيل، كما تستهلك رأس المال الاجتماعي والبشري للمجتمعات.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

رؤى الفكر السياسي الغربي المعاصر للدولة القومية لدى "الآخر"

صوّر "صموئيل هنتجتون" الدولة القومية ككيان يعاني من تآكل هوياتي ووظيفي؛ فهي تتغير في وظيفتها من كونها مصدرًا مطلقًا للهوية والسيادة إلى مجرد وكيل أو أداة تنفيذية للمصالح الحضارية الأوسع. ومع ذلك، يراها فاعلاً رئيسيًا على الساحة الدولية، بينما داخليًا تتنازع على ولاء مواطنيها قوى داخلية وخارجية. ويعزو "هنتجتون" هذا التآكل إلى التحدي الديني (الصحة والهوية)، والعولمة الغربية وما تسببه من سلب سيادة الدول، إضافة إلى الضغط الديموغرافي، والتكنولوجيا، والمعلومات. وقد صنّف "هنتجتون" الدول القومية في النظام الحضاري الجديد إلى:

تنمية تهدد مصالحها الخاصة أو على حسابها، أو حتى تهدد مصالح القوى الرأسمالية العالمية وأدواتها كالشركات العابرة للحدود، إن مقولة "إن التنمية تزيد الأغنياء غنى والفقراء فقرًا" لم تعد مجرد دعاية ثقيلة أو شعارًا مثيرًا (القصبي، 1992، ص44)، بل واقعًا تعيشه مجتمعاتنا.

إنها أي النخب هي من تعطل جهود التنمية وهي من تفرغها من محتواها وتهدر مواردها وثرواتها البشرية والمالية، إنها هي من تقوم بعملية "تنمية التخلف" وفق وصف "فرانك"، فلا تترك وسيلة في ذلك بدءًا من البيروقراطية المفرطة القاتلة للتنمية إلى إثارة النعرات الطائفية والجهوية والقبلية، وتبرهن الدراسات لـ "باران" أن ما تعانيه المجتمعات النامية ليس الفائض القليل بل استعماله السيئ وغير المنتج (س، مين، 1978، ص33). كما أن النخب الحاكمة تشيطن الحداثة الحقيقية بمعناها الجوهرية العميق كشرط استمرارها وتسلطها، وتحاول بخطابها تعزيز نظرية المؤامرة لدى جماهيرها محملة المسؤولية التفوق الغربي وعدم عدالة العلاقات الدولية، فهي أي النخب الحاكمة في الدول النامية. تمارس تسلطها الاجتماعي والسياسي للحرص أن تظل الحداثة مُدركة بأنها غريبة، فأعظم خطر على تلك النخب أن تصبح الحداثة محلية، فيخسرون بحجة الحداثة السياسية أهم ما يستهدفونه بخططهم الحمائية ولاشك أن أبعادها الاجتماعية التهديدية تلوح أمامهم في الأفق، (صوفي، 2002، ص 299) ولأننا هنا وبعيدًا عن الجدل حول المفاهيم نقصد بالحداثة عملية التنمية، فإن ذلك النمط من الحداثة التي تنتهجها النخب الحاكمة والتي تدعي وتتقمص دور الحداثيين والتنمويين هي ما أسماه "حمود العودي"

استعداداً للتضحية من أجله. وبالتالي، لم تكن أطروحاته سوى "مشعلاً للحرائق".
تأثير أطروحات صدام الحضارات على إمكانية تحقيق الهدف 16

إن جذور الصراع والعنف والنزعة العدوانية وثقافة الغزو والاستعمار متأصلة في الفكر الأوروبي والثقافة الغربية، منذ بدايات التاريخ الأوروبي في عصوره المختلفة. ومن هنا، تُعد عقيدة الصراع بنزعتها الاستعلانية والأنانية من أهم عوائق بناء الدول الوطنية والقومية في العالم غير الغربي، وبالتالي تعيق إيجاد مجتمعات مسالمة وعدالة وتنمية مستدامة.

كما يتجلى الفجوة بين الادعاء بتبني القيم الإنسانية وبين الاستخدام الانتهازي لتلك القيم من قبل الولايات المتحدة ونخبها، حيث تُستثمر لأجل مصالحها على حساب مصالح البشرية. وتظهر هنا "ازدواجية بنيوية" في الديمقراطية الغربية؛ فهي قيمة في الداخل، وأداة/عسكرية في الخارج. وهذه الفجوة من أسباب فشل برامج التنمية في الدول النامية، إذ تُطرح كغطاء للتدخل لا كهدف للإصلاح. كذلك تبرز متانة العلاقة بين الفكر والسياسة؛ فالتنظير الفكري في الغرب عمومًا، وفي الولايات المتحدة خصوصًا، ليس عملاً مجرداً أو ترفاً، بل هو رسم للواقع وتوجيه له.

ومن هنا يمكن القول إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في المجتمعات في ظل كل ذلك يبدو صعباً؛ فبالرغم من أننا في الثلث الأخير من الفترة المخصصة لتحقيق تلك

الدولة المحورية: وهي دول قومية قوية جداً لم تتآكل بعد، وتشكل المركز القيادي لحضارتها وتقود النزاعات الحضارية.

الدولة الملتحقة: وهي دول هشة وغير مستقرة، وغير قادرة على القيام بدور قيادي قوي.

من هنا يتضح أن تهميش دور "الدولة القومية" لدى الآخر في الفكر الغربي المعاصر يهدف إلى تجريد المجتمعات غير الغربية من أدواتها السيادية الوحيدة القادرة على حماية مواردها وتوظيفها وقيادة التنمية بما يلبي مصالحها. إننا إذ نناقش رؤية "هنتجتون"، نكتشف أنها تتجاوز التوصيف العلمي إلى كونها مخططاً مستقبلياً ودليلاً إرشادياً للتنفيذ. وبالتالي، فإن تصوره للدولة القومية باعتبارها لم تعد مصدرًا للهوية والسيادة، ينعكس بوضوح على الهوية الجمعية للمجتمعات، وعلى الأمن والسلم الاجتماعيين، ويفتح الباب أمام الصراعات الداخلية والولاءات الضيقة، مما يؤدي إلى هدر إمكانيات وثروات المجتمعات، وهو ما ينعكس تنموياً في تراجع التنمية أو تباطؤها، حيث لا يمكن تصور مؤسسات قوية أو عدالة أو تنمية مستدامة في ظل دولة بهذا الحال.

وقد حاول "هنتجتون" من خلال توظيف الدين وجعله المحرك الرئيسي إخفاء العوامل الحقيقية للصراع (السياسية والاقتصادية والأيدولوجية والمؤسسية)، بجعل الدين المحدد للعلاقات بين الحضارات، وهو ما يمثل أعلى ما يملك الفرد ويكون أكثر

الأهداف، تشير تقارير الأمم المتحدة إلى توقف التقدم في إنجازها، بل تراجع مؤشرات اكتسبتها المجتمعات سابقاً.

التوصيات

ضرورة التأسيس والابتكار التنموي المستقل: توصي الدراسة الباحثين بالمحاولة بصياغة نماذج تنموية تنطلق من الخصوصية الثقافية والاحتياجات المحلية بعيداً عن القوالب الدولية الجاهزة، وتستند على تاريخنا وواقعنا، مع الاستلham من تجارب ناجحة آسيوية وأفريقية، وتكييف من النماذج الغربية ما يمكن أن يفيد.

إعادة الاعتبار لمفهوم السيادة: لا يمكن تحقيق العدالة أو السلام دون "دولة مؤسسات قوية"؛ لذا يجب أن تركز الجهود الوطنية على تقوية البناء السيادي للدولة كشرط مسبق لأي عملية تنمية مستدامة.

استعادة الوعي بالذات والهوية الحضارية والتاريخية: توجه الدراسات والأعمال الفكرية بما يساعد العالم العربي والإسلامي على استعادة واسترداد الوعي بذاته الحضارية، وتجاوز حالة الضعف والانقسام الداخلي ودراسة كل ذلك والنقد الذاتي ضرورة قصوى ومُلحة.

قائمة المصادر والمراجع

- [1] أمين، س. (1978). التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف. (الطبعة الثانية) بيروت: دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع.
- [2] أمين، س. (2002). الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والحادي والعشرين (فهيمة شرف الدين، مترجم). بيروت: دار الفارابي.
- [3] أمين، س. (2003). ما بعد الرأسمالية المتهالكة (فهيمة شرف الدين وسناء أبو شقراء، مترجمان). بيروت: دار الفارابي.

- [4] بسيس، صوفي. (2002). الغرب والآخرين: قصة هيمنة (نبيل سعد، مترجم). القاهرة: دار العالم الثالث.
- [5] بك، أولريش. (2012). ما هي العولمة (أبو العيد دودو، مترجم، ط2). بيروت: منشورات الجمل.
- [6] تورين، آلان. (1997). نقد الحداثة (أنور مغيث، مترجم). القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- [7] توينبي، أرنولد. (2006). الحضارة في الميزان (أمين محمود الشريف، مترجم، الطبعة الثانية). دمشق: منشورات وزارة الثقافة السورية.
- [8] الدواي، عبد الرزاق. (2007). الخطاب عن حرب الثقافات في الفكر الغربي. مجلة عالم الفكر، 36(2)، أكتوبر-ديسمبر. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. ص111-ص145
- [9] دوما، بي. إس. (2008). الاقتصاد السياسي للحروب الأهلية (عبد الإله النعيمي، مترجم). بغداد: دراسات عراقية.
- [10] رمضان، هاني. (2020). مفهوم الحكومة العالمية في النظرية الليبرالية للعلاقات الدولية. برلين: المركز الديمقراطي العربي.
- [11] روبرتس، ج. تيمونز، وهيت، إيمي. (2004). من الحداثة إلى العولمة (الجزء الثاني). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة (العدد 310)
- [12] زاهي، قيس. (2017). الفصل الثالث. في: صدام الحضارات: دراسة نقدية في جينالوجيا المفهوم (ط1، ص 94-109). كربلاء: المركز الإسلامي للدراسات والبحوث / العتبة العباسية المقدسة.
- [13] شوسودوفسكي، ميشيل. (2012). عولمة الفقر (محمد مصطفى، مترجم). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- [14] الطيب، مولود زايد. (2005). العولمة والتماسك الاجتماعي. بنغازي: دار الكتب الوطنية.

- المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري.
- [22] موراي، ورويك (2013). **جغرافيا العولمة: قراءات في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية** (سعيد منتاق، مترجم). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة (العدد 397).
- [23] نخبة من خبراء البنك الدولي (2006). **التنمية والقيم: نقاشات حرة**. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- [24] هنتجتون، صامويل (2024). **صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي** (طلعت الشايب، مترجم). لندن: مؤسسة هنداي.
- [25] هيتين، بجوران (2014). **تأمل في التنمية** (نيرمين الزفتاوي، مترجم، ط1). القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- [26] وفرجية، مورييس (2009). **مدخل إلى علم السياسة** (سامي الدروبي وجمال الأناسي، مترجمان). الدار البيضاء-بيروت: المركز الثقافي العربي.
- ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية
- [1] Mazarr, Michael J. et al. (2017). **Alternative Options for U.S. Policy Toward the International Order**. Santa Monica, CA: RAND Corporation. .
- [2] Lozada, C. (2017, July 18). *Samuel Huntington: A prophet for the Trump era*. The Washington Post. Retrieved April 7, 2025
- [15] العودي، حمود. (2016). **التاريخ الاجتماعي للتغيير الثوري والتنمية المشوهة في اليمن والبلدان النامية**. صنعاء: مركز دال للدراسات والأنشطة الثقافية والاجتماعية.
- [16] قاعد، يحيى (2014). **طروحات فوكوياما وهنتجتون والنظام العالمي الجديد** (رسالة ماجستير غير منشورة). غزة: جامعة الأزهر.
- [17] القصيبي، غازي (1992). **التنمية: الأسئلة الكبرى**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- [18] لوزادا، كارلوس. (2017، 18 يوليو). **صامويل هنتجتون: نبي لعصر ترامب واشنطن بوست**. تم الاطلاع في 7 أبريل 2025، من: <https://www.washingtonpost.com/news/book-party/wp/2017/07/18/samuel-huntington-a-prophet-for-the-trump-era>
- [19] مازار، مايكل جاي، وآخرون (2017). **خيارات بديلة للسياسة الأمريكية نحو النظام العالمي**. سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة راند (RAND Corporation). ضمن أعمال مشروع (بناء نظام عالمي مستدام).
- [20] منصور، أشرف (2008). **الليبرالية الجديدة**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- [21] منصور، محمد إبراهيم (2007). **الطريق الثالث: خيار الألفية الثالثة**. القاهرة: مركز